



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 8-2-96
Photo No. : 221

جبهة انقاذ في وجه "الجبهة الوطنية" العتيدة

مخطئ كل من استسحف يوماً هذا الحكم ومن وراءه ومن فوقه.
مخطئ الف مرة كل من اعتبر الحكم عديم الرؤيا.

كنا نعتقد ان الطامة الكبرى بعد التمديد لرئيس الجمهورية ستكون
تعميد لمجلس النواب تجنباً لاجراء انتخابات عامة. وكنا نتوقع ان يتم تميع
سألة القانون الانتخابي حتى يبرر التمديد الجديد. لكننا كنا، في ذلك كله،
ناهل الطاقة الابداعية للطاغم الحاكم.

ووجدتـها". لا بد ان يكون فريق عمل الحكم استعداد صرخة ارخميدس
نما تنبه الى هذه الصيغة العبقرية لقانون انتخابي يجمع مبدأ التأهيل على
بستوى القضاء الي مبدأ الدائرة الواحدة. فالصيغة عبقرية فعلاً: انها
لوسيلة الفضلى لتجنب احراج التمديد، لكنها ايضاً الوسيلة الفضلى لفرض
تمديد...

تمديد بواسطة الانتخاب! نعم، تلك هي النتيجة المحتممة لما اصبح بسرعة
لبرق مسودة مشروع قانون. وتمديد يسمح بالتخلص من هذه الرموز
معارضة التي "لطخت" سمعة المجلس عندما وفتت (وبقيت واقفة) في وجه
آلة الايادي المرفوعة.

إمام هذه المزايا العظيمة، يتضح لماذا اختار الحكم توفير الوقت والقفر
بوق النقاش الوطني الواسع الذي كان يفترض برئيس الجمهورية، ولو
مبدأ، إطلاقه للوصول الى قانون انتخابي يقتنع الجميع بعدله. لماذا التلمي
بفذلكات الدستورية ما دام يمكن باقتراح بسيط ارضاء جل اركان
الجمهورية الثانية وازالة قلقهم؟ فالأقترح، وهنا أهميته، هو الوحيد القادر
الى طمأنة وليد جنبلاط ونبيه بري ورفيق الحريري وسليمان فرنجية وعمر
بزاي و"حزب الله" في آن واحد. بعضهم في حاجة الى القضاء فيما بعضهم
آخر كان "ينقز" منه، لكنهم كلهم يرتاحون الى الدائرة الواحدة الموسعة
لها، في غياب الاحزاب، لا تفسح مجالاً الا لاتحاد كوتفيدرالي لعصبيات
لواء والمناطق، تماماً كما آلت اليه صورة لبنان ما بعد الطائف. ولا هم
بذلك ان اضطر "المشاكسون" (للحريري) الى التعامش مع "الموالين"
للحريري نفسه)، فهناك من يقدر على جمعهم، كما فعل ذات يوم من
شربين الاول ١٩٩٥.

بإزاء هذا التمهيد الفعلي بتمديد مقنّع يقضي الى برلمان على شاكلة دول
الجهات الوطنية العريضة" (ودون القدر القليل من المستقلين الذي بات
استطاباً في هذا العصر)، ما الذي يمكن فعله؟ الطبخة صارت على نار
تهدئة، ومن الصعب جداً ايقاف عملية الطهي بضغط سياسي او مجتمعي.
بذل هذا الضغط يتطلب حتى يثمر اضراباً عاماً ليس وارداً في ظل موازين
القوى الرامنة، ناهيك بانه لا يوجد اصلاً فريق سياسي من نمط "الجهمة
للقديمة" عام ١٩٥٢ للدعوة اليه. اما الاتكال على تناقضات الطاقم
لناكم، فقد علمتنا تجربة التمديد لرئيس الجمهورية انه لا يفيد. فملهم
الجهمة الوطنية" العتيدة قادر على لجم التناقضات الداخلية كلها.

أيعني ذلك حتمية الكارثة البرلمانية الموعودة؟ كلا، فهناك شيء واحد لا
يضر عليه الملهم والملمم على حد سواء: حجم المشاركة الشعبية.
المشاركة الكثيفة، على عكس ما يعتقد مدمنو المقاطعة، هي العامل
الذي احباط اللعبة، ان لم يكن افشالها. والمشاركة، هذه المرة اكثر من
في وقت مضى، هي شأن كل مواطن، مهما قال الزعماء.

طبعاً، تكون المشاركة افضل اذا قامت "جبهة انقاذ" تجمع معارضي النظام
بمعارض الحكم على حد سواء. وطبعاً، تكون المشاركة اكثر وقعاً اذا قرّر
لوبيون تحديداً التخلي عن منطق "كل شيء" او لا شيء" واذا عزمت القلة
لليلة من النواب الذين انقذوا شرف المجلس على لعب دور انقاذي.

ومن ناقل القول ان المسؤولية الجسيمة تقع اليوم على اكتاف شخصيات
بذل الرئيس سليم الحص والنواب حبيب صادق ونسيب لحود وبيار حلو
بشيل زياده وباقي العشرة، فضلاً عن نجاح واكيم الذي صارت عودته عن
استقالة ضرورة وطنية.

هذه الشروط فقط، يمكن التخفيف من حجم الكارثة. والا استفقنا غداً،
يوم من ايام ايلول، على مشهد الحكم وقد "انتخب شعباً آخر".

سمير قصير